

الإقواء بين العيب القافويّ و الخطأ النحويّ

أ.م.د. محمد مزعل خلاطي

كلية التربية - جامعة واسط

.. خلاصة البحث ..

حظيت ظاهرة الإقواء باهتمام الباحثين، لاسيما النحويّون القدماء والمحدثون الذين صبّت جلّ دراساتهم لحصانة الجملة العربيّة من اللّحن والخروج على القواعد التي وضعت؛ على وفق مناهل أخذ اللغة العربيّة، لاسيما الاحتجاج بالشعر العربيّ القديم؛ لذا اهتموا أيما اهتمام بإبراز محاسنه ومنها الاهتمام بالقافية وتحسينها من العيوب، لذا ألزموا الشعراء باجتناّبها. وقد كان لهم موقف من الذين استعملوا الإقواء؛ وقد عدّ عيباً وخطأ نحويّاً، على الرغم من أنّ بعضهم قد جوّزه؛ بحجة أنّ للشاعر الحقّ في ألاّ يخرج عن موسيقاه الشعرية.

وقد جاء هذا البحث ليقف على أهم الآراء والعلماء واختلافاتهم فيه... مبيناً موقف النحويين منه على وفق ما ورد في المصادر والمراجع التي استهدفته..

Abstract

Many researchers have paid great attention to the phenomenon of deviation especially the modern and old grammarians who focused on studying the inviolability of the Arabic sentence from tune or disregarding the rules which were put according to the sources of the Arabic language. Especially depending on the old Arabic poetry. So they pay attention to display its merits such as taking care of rhyme and protecting it from defects, so they obliged the poets to avoid them. They had their own stand of those who use deviation and it is considered a defect and grammatical mistake in spite of the fact that some had permitted it depending on the reasoning that the poet has the right not to march out of his poetic music.

This research aims to present the most important opinions and the scientists and their differences... stating the attitude of the grammarians towards it according to the sources and references which dealt with it.

الإقواء بين العيب القافويّ و الخطأ النحويّ.

الإقواء عند القدماء: يكاد يتفق القدماء لغويّوهم ونقادهم على أنّ الإقواء عيب في القافية؛ إذ تضطرُّ الشاعرَ قواعدُ النحو وما يملّيه الموقع الإعرابيُّ أن يخالف قوافي قصيدته، فتختلف حركة الرّويّ فيها بين الرفع والجرّ، قال ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ): "كان أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) ينكر أنّ الإقواء هو اختلافُ الإعراب في القوافي، وذلك أن تكون قافيةٌ مرفوعةٌ وأخرى مخفوضة، كقول النابغة^(١):

قالتْ بُنُو عامِرٍ خالُوا بني أَسَدٍ يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ ضَرَّاراً لأَقْوامٍ

وقال فيها^(٢)

تبدو كواكبُهُ، والشَّمْسُ طالعةٌ لا النُّورُ نورٌ ولا الإِظلامُ إِظلامٌ"^(٣)

ويذكر النُّقاد القدماء أنّ الإقواء يكثر في شعر الفحول من الشعراء ومن دونهم في المنزلة على حدٍّ سواءٍ، وذكر قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧ هـ) أنّ ذلك في شعر الأعراب كثير^(٤).

والنابغة الذبيانيّ من أكثر الشعراء الفحول الذين وقع الإقواء في شعرهم، من ذلك الرواية المشهورة الّتي تذكر أنّه أقوى في قصيدته الّتي يقول في مطلعها^(٥).

أَمِنْ آلِ مَيَّةَ رائجٍ أو مُعْتَدٍ عجلانَ ذا زادٍ غيرَ مزودٍ

ثمّ يقوي في قوله^(٦)

رَعِمَ البوارِخُ أنْ رَحَلْنَا غَدًا وَبِذَاكَ حَبْرَنَا الْغُرَابُ الْأَسْوَدِ

ذكر الرواة أنّ النابغة قال البيت بضمّ الدال من كلمة (الأسود)، قال ابن السيكتي (ت ٢٤٤ هـ): قال ابن الأعرابي والأثرم: بلغنا أنّ النابغة كان أقوى في قوله: أَمِنْ آلِ مَيَّةَ رائجٍ أو مُعْتَدٍ،

فورد يثرب فأنشدها، فقالوا له: أقوى، فلم يعرف ما عابوا، فألقوا على فم قينة لهم: وبذلك خبرنا الغراب الأسود؛ ففطن فلم يعد. وكذلك قوله: يكاد من اللطافة يُعقد، فقالوا لها: رتليه ومديه، فقالت: مغتدي، ثم قالت: الغراب الأسود، ففطن، فقال النابغة: وردت يثرب وفي شعري صنعة، وصدرت عنها وأنا أشعر العرب^(٧).

وتشير الرواية أيضاً إلى أن النابغة أقوى في بيت آخر من القصيدة، وهو قوله^(٨)
بِمُخَصَّبٍ رَخِصٍ كَأَنَّ بَنَانَهُ عَنَّمْ يَكَادُ مِنَ اللَّطَافَةِ يُعَقِّدُ

والإقواء ليس مقصوراً على النابغة من فحول الشعراء، فقائمة الذين وقعوا في هذا العيب طويلة لا يمكن حصرها، فقد أقوى الحارث بن حلزة اليشكري في معلقته التي يقول في مطلعها^(٩)
أَدْنَتْنَا بَيْنِيهَا أَسمَاءُ رُبَّ ثَوِي يُملُّ مِنْهُ النَّوَاءُ

وقال فيها^(١٠):

فَمَلَكْنَا بِذَلِكَ النَّاسَ حَتَّى مَلَكَ الْمُنْذِرُ بُنْ مَاءِ السَّمَاءِ

قال ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) بعد هذا البيت: "قال أبو محمد التوزي (ت ٢٣٣هـ) سمعتُ الأصمعي (٢١٣هـ) يروي هذا البيت سنة ثمانين ومئة، قال: وأنا سألتُه عنه، وقال الأصمعي: أنشدني هذا البيت خَرَّدُ بَنُ الْمِسْمَعِيِّ وقال: لا يضره إقواؤه، قد أقوى النابغة في قصيدته الدالية وعاب عليه أهل المدينة فلم يغيره، وإنما كانت هذه القصيدة شبيهة بالخطبة، قام بها الحارث مرتجلاً^(١١).

وممن وقع الإقواء في شعره أيضاً الشاعر حسان بن ثابت، في أكثر من موضع في شعره، منها قوله^(١٢):

لَا بَأْسَ بِالْقَوْمِ مِنْ طَوْلٍ وَمِنْ عِظَمٍ جِسْمُ الْبُعَالِ وَأَخْلَامُ الْعَصَافِيرِ

كَأَنَّهُمْ قَصَبٌ جُوفٌ أَسَافِلُهُ مُتَقَبَّبٌ نَفَخَتْ فِيهِ الْأَعَاصِيرُ

وممن وقع الإقواء في شعره من فحول الشعراء: دريد بن الصَّمّة، وبشر بن أبي حازم، والعبّاس بن مرداس ن وزيادة الأعجم، ولقيط بن زرارة وغيرهم من الشعراء^(١٤).

بين الإقواء وخرق الإعراب عند القدماء:

تَبَيَّنَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ الإقواء ظاهرة في الشعر العربي القديم، يكاد ينعقد الإجماع على وجودها، بل إن بعضهم ذهب إلى أنه لا تكاد تخلو قصيدة من الإقواء، كالفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ)، إذ قال في مادة (قوي): "وَقَلْتُ قصيدة لهم بلا إقواء"^(١٥).

وقد عدّه الدكتور رمضان عبد التّوّاب مغالياً^(١٦). غير أنّ كلامه - وإن تضمن شيئاً من المغالاة - يدلّ على وجود الظاهرة وشيوعها في الشعر الجاهليّ والإسلاميّ، ووفرة شواهداها في كتب القوافي و النقد و شروح الدواوين يشهد بذلك.

وفي التراث النقديّ و النحويّ شواهد اختلفت فيها الأحكام، فبعض القدماء يعدّها شواهد في الإقواء، وحكم عليها فريق آخر بالشذوذ أو الضرورة، وتجاوز بعضهم الحكم بالشذوذ إلى التأويل وتخريج البيات وحملها على وجوه مطردة.

من ذلك كسر نون جمع المذكر السالم الذي ورد في قول سُحَيْم بن وثيل الرياحيّ^(١٧)
عَدَرْتُ الْبُرْلَ إِذْ هِيَ خَاطَرْتَنِي فَمَا بَالِي وَبَالَ ابْنِي لَبُونِ
وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

فقد قرر قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧ هـ) أنّ الإقواء عيب في القافية، ويُفهم منه أنه ليس خطأ في الإعراب، وجعل الأبيات السابقة من شواهداها، فقال متحدثاً عن عيوب القافية: "ومن عيوبها

الإقواء، وهو أن يختلف إعراب القوافي، فتكون قافية مرفوعة مثلاً وأخرى مخفوضة، وهذا في شعر الأعراب كثير جداً، وفيمن دون الفحول من الشعراء، وقد ارتكب بعض فحول الإقواء في مواضع^(١٨).

ونذكر بيتي سُحَيْم بن وثيل الرِّياحيّ، وقال بعدهما: "فَنُون (الأربعين) مفتوحة، ونون (اللبون) مكسورة، ولكنّه كأنّه وقف القوافي فلم يحركها"^(١٩). ثم استشهد ببيتي جرير السابقين، واقتصر على ذلك من شواهد الإقواء.

غير أنّ ما ذكره قدامة بن جعفر من شواهد الإقواء واقتصر عليها، تعامل معها النحويون بشكل مختلف؛ فلم ترد على أنّها شواهد للإقواء، بل على أنّها شواهد خَرَقَت المَطْرَد من قواعد النحو، وهو فتح نون جمع المذكر السالم وما أُلْحِقَ به، وهنا يلجأ النحويون إلى التأويل والتخريج، من ذلك قول ابن جَنِّي (ت ٣٩٢هـ): "فليست النّون في (الأربعين) حرف إعراب، ولا الكسرة فيها علامة جر الاسم، وإنما هي حركة التقاء الساكنين، وهما الياء والنّون، وكُسِرَتْ على أصل حركة الساكنين إذا التقيا، فلم تُفْتَحْ كما تُفْتَحْ نونُ الجمع؛ لأنّ الشاعر اضطرَّ إلى ذلك؛ لئلا تختلف حركة الروي في سائر الأبيات"^(٢٠).

يفهم من كلام ابن جَنِّي أنّ الشاعر رَجَّح إقامة القافية؛ ممّا أدّى إلى مخالفة قواعد النحو اضطراراً، غير أنّه لم يكتفِ بالقول بالضرورة، بل راح يلتمس التأويلات، ورأى أنّ الشاعر سَكَن النّون من (الأربعين) أولاً، فالتقى ساكنان هما الياء و النون، ثمَّ حَرَكَ النّونَ للتخلّص من التقاء الساكنين.

ورأى ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) - في تخريج البيت - أنّه من لغات بعض العرب الّتي تجعل الاعراب في النّون من جمع المذكر السالم، أي تجري جمع السّلامة و ما أُلْحِقَ به مجرى المفرد^(٢١).

ورأى الرضويّ (ت ٦٨٦ هـ) أنّ هذا يكون في ما جُمع جَمْع المذكر السالم على خلاف القياس، وجعل منه الشاعر^(٢٢):

ذُرَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سَنِينَهُ
لَعَبْنُ بِنَا شَيْبَا وَشَيْبَتُنَا مُرْدَا

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

وماذا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي

من آراء المحدثين في الإقواء:

رأينا في ما سبق أنَّ القدماء لم يختلفوا في تحديد مفهوم الظاهرة، فشواهد الإقواء ترد في كتب النقد، والقوافي، أو في شروح الدواوين، وعلى هذا فشواهد الإقواء - في الغالب - ليست محل نقاش النحويين إلا قليلاً كما رأينا في فتح نون جمع المذكر السالم في أبيات سُحَيْم بن وثيل، وجريـر.

أمَّا المحدثون فقد ارتأى بعضهم رأياً جديداً في الإقواء يخالف اتفاق القدماء في الظاهرة، وعلى رأس المخالفين الدكتور إبراهيم أنيس الذي مهَّدَ لرأيه بالتشكيك في الروايات التي تثبت الإقواء في الشعر، فكلامه يوحي بأنَّهم القدماء بوضع الروايات ونسبة الإقواء إلى بعض الشعراء. يقول:

" ولقد حدَّثنا أهلُ العروض عن عيبٍ من عيوبِ الشِّعر سمَّوه الإقواء حيناً، والإصراف حيناً آخر، وقالوا عنه إنَّه اختلاف حركة الرَّوي، وزعموا أنَّ بعضاً من الشعراء القدماء قد وقعوا في هذا العيب (٢٤) "

ويرى أنَّ هذه الروايات لو صحَّت " يجب أن تُعدَّ خطأً نحويّاً لا خطأً شعريّاً، فالشاعر صاحب الأذن الموسيقيّة و الحريص على موسيقى القافية، لا يعقل أن يزلَّ في مثل هذا الخطأ الواضح الذي يدركه حتى المبتدئون في قول الشعر، بله النابغة وأمثاله من شعراءِ فحول، والذي أرجحه أنَّ النابغة قد نطق البيت صحيحاً:

وَبَذَاكَ خَبَرْنَا الْغُرَابُ الْأَسْوَدَ

رَعَمَ الْبَوَاحُ أَنَّ رِحْلَتَنَا غَدًا

وكسر الدَّال؛ لينسجم مثل هذا النطق مع باقي أبيات القصيدة من الناحية الموسيقية الشعرية، وهو ما يمكن تصوُّره (٢٥).

وبعد ذلك أعطى حكماً قاطعاً على أنّ ما يسمّى " بالإقواء أو الإصراف لا وجود له في الشعر العربيّ قديمه أو حديثه، والواجب أن تبحث أمثلته في شعر القدماء بين شواهد النحو، وألاًّ يعرض لها المتحدثون عن موسيقى الشعر " (٢٦)

وممن وقف عند ظاهرة الإقواء من المحدثين الدكتور عليّ أبو المكارم، فأقرّ أنّ ظاهرة الإقواء " موجودة في الشعر الجاهليّ ووقع فيها شعراء كبار " (٢٧).

غير أنّه رأى أنّ القدماء توهّموا في تفسير الظاهرة؛ " لأنهم تصوّروا أنّ الشاعر ينشد قصيدته على نحو ما يقرأون هم هذه القصيدة، متبعين ما تفرضه القواعد من الالتزام بحركة معينة لا يعدلون عنها، وتوهّموا أنّه في سبيل هذا الالتزام بما تفرضه القواعد اللّغويّة يضحي الشاعر بإحكام النسيج الموسيقيّ للقصيدة، وهذا كلّ خطأ؛ إذ يتنافى مع ما يعرف من حرص الشعراء على الموسيقى حرصاً يدفعهم إلى ارتكاب مختلف ضروب التجوّر اللّغويّ " (٢٨).

وهو بذلك يقرّر أنّ ما تنتيحه اللّغة من ضروب التجوّر اللّغويّ أباح للشاعر أن يخالف المطّرد من القواعد، حتّى لو كان ذلك التجوّر اللّغويّ متأثّياً من طريق التأويل الذي يردّ الظاهر المخالف لقواعد اللّغة إلى المطّرد، قال: " ولذلك كلّ كان من المؤكّد عندنا أنّه لا النابغة ولا غيره من الشعراء الذين اتّهموا بالإقواء كانوا يغيّرون حركة القصيدة من الكسر إلى الضمّ، أو من الضمّ إلى الكسر، وإنّما كانوا يقرأون أبياتهم إمّا مكسورة أو مضمومة كما يتطلّبها الرّويّ " (٢٩). وقد اتّخذ الدكتور عليّ أبو المكارم من مواقف ابن إسحاق (ت ١١٧هـ) مع الفرزدق وتخطّئته إياه دليلاً على فهمه لظاهرة الإقواء، فقد أنشد الفرزدق (٣٠):

مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ نَضْرِبُنَا بِخَاصِبِ كَنْدِيفِ الْقُطَنِ مَنْثُورِ
عَلَى عَمَائِمِنَا تُلْقَى، وَأَرْحُلُنَا عَلَى رَوَاحِفِ تُزْجَى مُحْهَا رِيرِ

"قال ابن أبي إسحاق: أسأت، إنّما هي رير، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع" (٣١).

وثمة موقف ثانٍ تعرّض فيه ابن أبي إسحاق للفرزدق، وذلك قوله في قصيدته التي يقول في مطلعها^(٣٢):

عَرَفْتُ بِأَعْشَاشٍ وَمَا كُنْتُ تَعْرِفُ وَأُنْكَرْتُ مِنْ حَذَرَاءَ مَا كُنْتُ تَعْرِفُ

وقال فيها^(٣٣)

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرَّوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ

" فقال له ابنُ أبي إسحاق: على أيّ شيء ترفع (أو مُجَلَّفُ)؟ فقال: على ما يسوؤُك وينوؤُك "^(٣٤).

اتَّخَذَ الدكتور علي أبو المكارم من هاتين الروايتين دليلاً على أنّ مفهوم الإقواء يختلف عن فهم القدماء له. يقول: " فالفرزدق في هذين الموضعين يكشف عن حقيقة هامة تغيّر ذلك التفسير القديم للإقواء حين يرفض أن ينشد قصائده طبقاً لما يفرضه النحو من قواعد، ويُضحيّ بالسلامة النحوية من أجل الحركة الموسيقية، ولا يستجيب لما يريده النحاة من إثارة سلامة التركيب على اتّساق الموسيقى "^(٣٥).

ويرى الدكتور رمضان عبد التّوّاب أنّ الإقواء لم يوجد كما يعرفه العروضيون، وإما هو يدخل في إطار اللّحن في الكلام، وقد اتَّخذ من الروايات التي تدلّ على إقواء بعض الشعراء الفحول دليلاً على أنّ الخطأ النحويّ كان يقع في شعر الفحول^(٣٦).

وأكد رأيّه في مكان آخر من كتابه (فصول في فقه العربيّة) مبيّناً " أنّ ما يسمّى بالإقواء في الشعر ليس إلّا خطأً في قواعد النّحو، يقع فيه الشاعر لكي يحتفظ بموسيقى القافية في شعره، وإن كان بعض النقاد يرون أنّ اختلاف المجرى لا يكون في النطق والإنشاد، بل يكون بحسب القاعدة النحوية^(٣٧).

وقد سلك الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في تناوله الظاهرة مسلّكاً مختلفاً عن سابقه من المحدثين، ذلك بأنّه عدّ ظاهرة (الإقواء) وظاهرة (الإصراف) وهو "اختلاف حركة الرّويّ من فتح إلى ضم وكسر" (٣٨).

كقول الشاعر (٣٩):

أَرَيْتَكَ إِنْ مَنَعْتَ كَلَامَ يَحْيَى أَتَمَنُّعُنِي عَلَى يَحْيَى الْبُكَاءِ
فَفِي طَرْفِي عَلَى عَيْنِي سُهَادُ وَفِي قَلْبِي عَلَى يَحْيَى الْبَلَاءِ

عدّ هاتين الظاهرتين من الأمور التي ينكسر فيها قانون الإعراب في لغة الشعر، وهما عنده ليستا خطأ نحويّاً كما ذهب الدكتور علي أبو المكارم، والدكتور رمضان عبد التّوّاب، وقد حاول التدليل على ما ذهب إليه ببعض أقوال النحويّين القدماء كابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) الذي نقل عنه أنّه جعل من جملة المواضع التي يقدر فيها الإعراب ما اشتغل آخره بحركة القافية (٤٠)، وقد استدلّ بذلك " على أنّ الشعراء كانوا ينشدون الشعر بما تقتضيه حركة القافية، وأنّ فهم النحاة لهذه الظاهرة هو الفهم السليم، على عكس ما كان يرى العروضيون الذين ظنّوا أنّ الشاعر كان ينطق قصيدته وفقاً لنظام النحو فيما يمكن أن يوجد فيه الإقواء. قال: " ونحن لا نوافقهم على هذا؛ لأنّه لا يحقّ لنا أن نخطئ العرب الذين نحتجّ بكلامهم، إذ إنّ ما جاءوا به لو كان خطأ لما سكت عليه معاصروهم، ولما أقروهم عليه؛ ولأنّ دور النحويّ هو الوصف فحسب لا التخطيّي و التصويب " (٤١).

الموقف من هذا الآراء :

ممن وقف عند هذه الظاهرة من المحدثين الدكتور محمد عبد المجيد الطويل، الذي يرى أنّها موجودة في الشعر العربيّ بالفهم الذي حدده القدماء، وقد تصدّى لآراء المحدثين الذين رأوا في الإقواء آراء جديدة، واستدلّ لرأيه بجملة أدلّة رأى أنّها تُعدّ ما ذهبوا إليه، ويمكن تلخيص ردوده فيما يأتي:

١. وجود عيوب أخرى - غير الإقواء - في القافية أدت إلى انكسار الروي، كالإصراف الذي هو اختلاف الروي المطلق بفتح وكسر، أو فتح وضم، فإذا كان الإقواء عندهم خطأ نحويًا استقامت معه القوافي، فما قولهم في الإصراف؟ أعيب نحوي هو أيضًا؟ وماذا يصنعون بمثل قول الشاعر^(٤٢):

لَا تَنْكَحَنَّ عَجُوزًا أَوْ مُطَلَقَةً، وَلَا يَسُوقَنَّهَا فِي حَبْلِكَ الْقَدْرُ
وَ إِنْ أَتَوَكَ وَقَالُوا: إِنَّهَا نَصَفٌ فَإِنَّ أَطْيَبَ نِصْفَيْهَا الَّذِي غَبَرَا؟

وهو على هذا يرى أن الإقواء كالإصراف، كلاهما اختلاف حركة الروي^(٤٣).

٢. يرى الدكتور محمد الطويل أن ذهاب بعض المحدثين إلى أن الإقواء عيب نحوي، وأن الأبيات كانت تنطق على المجرى الأصلي للقصيدة دون مراعاة لقواعد النحو "يحمل في طياته اتهامًا للرواة واللغويين الذين نقلوا إلينا هذه الأبيات، وطعنًا في حفظهم، وشكًا في ثقتهم، مع أنهم جميعاً قد نقلوا هذه الأبيات مع النص على أن بها إقواء، وأنها كانت تُقرأ وفق ما يقتضيه النحو لا الموسيقى"^(٤٤).

وأضيف إلى ما ذكره أن الدكتور علي أبو المكارم - دون سند علمي واضح - اتهم ابن أبي إسحاق في حوار مع الفرزدق وتخطئته إياه بأن " الفرزدق لو لم يكن موجوداً لنطقها ابن أبي إسحاق بالرفع، ولجعل النحاة والرواة هذين البيتين من نماذج الإقواء بالمعنى الذي فهموه منه، وهو الخطأ في حركة الروي "^(٤٥).

٣. واستدل أيضاً على وقوع الإقواء - بالفهم القديم - بأن الشعراء لا ينشدون القصيدة دفعة واحدة، بل يكون إنشادها - في الغالب - على مراحل، وإن كل بيت عندهم يمثل (وحدة موضوعية) ، وقد أيد رأيه بقول الأخفش: "كل بيت منها شعر على حياله"^(٤٦). وقال معباً على قول الأخفش: "فهذه الجملة الأخيرة قد تغيدنا فيما نحن بصدد، فقد كانوا ينشدون القصيدة بيتاً بيتاً؛ ولذلك شاع في الشعر الجاهلي وحدة البيت " ^(٤٧).

٤. واتخذ الدكتور الطويل من قصة النابغة وغناء الجارية لتتبيهه دليلاً على صحة ما ذهب إليه، وقبل أن أذكر وجه استدلاله لهذه الرواية أشير إلى أن الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف اتخذ من الرواية نفسها دليلاً على أن الإقواء إنما هو خطأ إعرابي، ويرى أن الجارية مدت صوتها لتتبيهه على الخطأ الإعرابي لا الموسيقي، إذ يقول: "لعل هذه القصة تكشف لنا أن النابغة كان ينشد شعره بما يقتضيه نظام الشعر، ولذلك لم ينتبه إلى ما فيه من تخالف بين الضم والكسر حتى رتلت الجارية ومطلت الصوت، والجارية ليست شاعرة، ومن هنا نطقنا بما أوحى إليها من طلبوا منها الغناء" (٤٨).

هذا ما ذهب إليه الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في فهم القصة مخالفاً جمهور العلماء الذين روى القصة وبينوا موضع الخطأ، وأنه في القافية لا الإعراب، وإنني هنا أرجح ما ذهب إليه الدكتور عبد المجيد الطويل من أن الجارية ومن لقنها أرادوا تتبيه النابغة على الخطأ في القافية إذ يقول: "والسؤال الذي يفرض نفسه الآن: ألا يحمل هذا النص دليلاً قوياً على أن هذه الأبيات التي حدث بها الإقواء كانت تنشد وفق ما يقتضيه النحو؟ ولذا جاء بيت الرفع وآخر بالخفض؟ وإلا فكيف أحس النابغة بالخطأ؟ وكيف مطلّت الجارية صوتها ومدته ليحس بالفرق؟..." (٤٩).

واستعان هنا بما يُعَصَّد فكرته ويؤيد فهمه بما ذكره ابن جني في قصته مع أبي عبد الله الشجري، حيث قال: "وأنشدنا أبو عبد الله الشجري يوماً لنفسه شعراً مرفوعاً وهو قوله:

نظرت بسنجار كنظرة ذي هوى	رأى وطناً فانهلّ بالماء غاليه
لأونس من أبناء سعدٍ طعائنا	يزنّ الذي من نوهنّ مناسبه

يقول فيها يصف البعير:

فقامت إليه خدلة الساق أعلقت	به منه مسموماً دؤينة حاجبه
-----------------------------	----------------------------

فقلت: يا أبا عبد الله: أتقول: دُؤينة حاجبه مع قولك مناسبه و أشانبه ؟ فلم يفهم ما أردت، فقال: فكيف أصنع ؟ أليس ههنا تضع الجريز على القرمة، على الجرفة؟ وأمّا إلى أنفه فقلت: صدقت، غير أنك قلت (اشانبه) و (غالبه) فلم يفهم، وأعاد اعتذاره الأول. فلما طال هذا قلت له: أيجسن أن يقول الشاعر^(٥٠):

آذَنْتَنَّا بَبِيْنَهَا أَسْمَاءُ رَبِّ ثَاوِي يُمَلِّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

ومطلتُ الصوتَ ومكنته، ثم يقول مع ذلك^(٥١):

ملك المنذرُ بِنُ ماء السَّمائِ

فأحس حينئذٍ، وقال: أهذا ! أين هذا من ذاك ! إنَّ هذا طويل، وذاك قصير.

فاستروح إلى قصر الحركة في (حاجبه) وأنها أقلّ من الحرف في (أسماء) و(السماء)^(٥٢)

فهذا النص يؤكد ما ذهب إليه الدكتور عبد المجيد الطويل في فهم الإقواء، وهو المخالفة في القوافي " وإل فلم نصّ ابن جنّي في بداية حديثه على أنّ الشاعر أنشده شعراً مرفوعاً، إلّا إذا كان الشاعر نطق بالبيت الثالث مخفوضاً "^(٥٣).

هذه جملة الأدلة التي ذكرها الدكتور محمّد المجيد الطويل في إثبات أنّ الإقواء في القافية، وليس خطأ نحويّاً، وأرى أنّ بعض من شرحوا الظاهرة وأثبتوا وجودها في الشعر العربيّ القديم رَوَوْا أيضاً روايات تبيّن أنّ بعض الشعراء لحنوا في شعرهم، وأخطأوا في الإعراب، والشواهد التي ذكروها للإقواء في الشعر العربيّ القديم، وبين مفهومه، وذكر بعض شواهده ووقف موقفاً مغايراً مع شواهد شعريّة أخرى، ولا سيما التي ذكر الرواة أنّ الشعراء لحنوا فيها، من ذلك قصة الفرزدق مع ابن أبي إسحاق في بيته المشهور^(٥٤):

وَعَصُّ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسَحْتَأً أَوْ مُجَلَّفُ

قال المرزبانّي (ت ٣٨٤ هـ) : " وقال أبو عمرو بن العلاء : لا اعرف له وجهاً، وكان يؤنس لا يعرف له وجهاً، قلت له : لعلّ الفرزدق قالها على النصب ولم يأبئه قال لا، كان ينشدها على الرفع، وأنشدنيها رؤية بن العجاج على الرفع " (٥٥).

فلم يجد أبو عمرو بن العلاء (١٤٩ هـ) وكذلك يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) حرجاً في الاعتراف بعدم وجود توجيه مقنع في خرق الفرزدق قواعد الإعراب المطردة. وقد وجدتُ التفاتة ذكية للدكتور شوقي ضيف حين تحدّث عن هذه الرواية، وذكر تفسيراً لعلّه الأقرب إلى الوجه الصحيح في تفسير هذا الخرق، وبيتعد عن العنت و المشقة في تخريجات البيت إذ يقول: "ويظهر أنّ الفرزدق قصد إلى الاستئناف حتّى لا يُحدث في البيت إقواءً يخالف به حركة الروي في القصيدة" (٥٦).

فأبيات الفرزدق هذه وغيرها ممّا ثار حولها النقاش وكثرة الجدل لم تذكر من شواهد الإقواء، بل هي تحتوي مخالفات نحويّة، ولذلك طال بحثهم وكثر جدلهم، ولم يأتوا فيها بشيء مرضي، كما قال ابن قتيبة: " وقد أكثر النحويّون في الاحتيال لهذا البيت ولم يأتوا فيه بشيء يرتضى " (٥٧).

مع أنّ ابن قتيبة نفسه ذكر تعريف أبي عمرو بن العلاء للإقواء، ولم يذكر فيه سوى أنّه عيب من عيوب الشعر، ومن ثمّ لم يتكلم فيه النحويّون، ولم يجهدوا أنفسهم في تخريج أبياته (الإقواء) كما فعلوا مع أبيات الفرزدق.

إنّ، فالعلماء عالجوا ظاهرتين مختلفتين في الشعر، إحداهما: الإقواء، وذكره على أنّه عيب في القافية قد يقع فيه بعض الشعراء، وينبغي تجنبه، وثانيتهما: المخالفة النحويّة والإعرابيّة، وفي هذه الحالة لا يخالف الشاعر ما تقتضيه القافية من الاطراد الموسيقي، وإنّما يخالف المطرّد من قواعد الإعراب، وهو ما فعله الفرزدق في أكثر من موضع من شعره، ولم يذكر النقاد تلك الأبيات على أنّ فيها إقواءً، بل على أنّ فيها مخالفة إعرابيّة، ومن ثمّ أتعّب أهل الإعراب في توجيهه، ولم يأتوا فيه بشيء يرتضى كما ذكر ابن قتيبة.

ومن هنا أرى أنّ ما فعله الدكتور رمضان عبد التّوّاب حين جعل أبيات الفرزدق ضمن شواهد الإقواء، مستندلاً على أنّ الإقواء استمرّ إلى نهاية العصر الذي احتجّ به النحويّون (٥٨)، أرى أنّ

ما فعله في ذلك ليس بصحيح وأنه خلط بين ظاهرتين مختلفتين، لكل ظاهرة منهما شواهد التي تميزه من غيره من الظاهرة الأخرى، ولكل منهما مفهومها الذي تعرف به.

وحاول الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف أيضاً الجمع بين الظاهرتين ومن ثمّ عدّهما ظاهرة واحدة في الشعر العربيّ، وعدّها من خصائص لغة الشعر، وكسر الإعراب في الشعر ليس مقصوداً على القافية وحدها، وقد عولج في ضمن نظرية القرائن التي تنصّ على أطراح بعضها عند أمن اللبس^(٥٩)، ويرى أنّ كسر الإعراب موجود بكثرة في القافية؛ لئلا تتكسر ويختل النظام الموسيقيّ، وبين ذلك من خلال ظواهر نحويّة رأى أنّها خاصّة بالشعر، وهي كسر نون جمع المذكر السالم، وظاهرة الجرّ على الجوار، ونصب الجزأين بعد (إنّ) وأخواتها، وظاهرة الإجراء على الموضع وهو العطف على المحلّ، وغيرها من الظواهر مع ذكر شواهد لها من كتب النحو القديمة^(٦٠).

ثمّ تكلم على ظاهرة (الإقواء) وكأنّه بهذا الترتيب يريد أن يثبت أنّ ما سبق من ظواهر نحويّة انكسر فيها الإعراب تؤكّد أنّ ظاهرة الإقواء إحدى هذه الظواهر.

والذي أراه أنّه وقع في الإشكال نفسه الذي وقع في الدكتور رمضان عبد التّوّاب، وهو الخلط بين ظاهرتين مختلفتين في المفهوم و الشواهد، وأنّ لغة الشعر تتحدّد من خلال مخالفات لغويّة توجد في الشعر باطراد دون لغة الشعر، أمّا الإقواء فهو عيبٌ عروضيّ ليس غير.

- الأصمعيّات، اختيار الأصمعيّ، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك، (ت ٢١٦هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، بيروت الطبعة الخامسة، د.ت.
- الإقواء بين النحاة وعلماء العروض، بحث منشور في (مجلة البيان الكويتية)، الدكتور محمد عبد المجيد الطويل، العدد (٢٠٩)، ١٩٨٣م.
- البناء العروضي للقصيد العربية، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٨م.
- خزائن الأدب ولُبّ لُبّاب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، د.ت.
- ديوان الحارث بن حلزة الشكريّ، صنعة مروان العطية، دار الإمام النووي، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٤ م.
- ديوان حسان بن ثابت، شرح عبد أمهنا دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٤ م.
- ديوان الفرزدق، دار بيروت، بيروت، د.ط، ١٩٨٤م.
- ديوان النابغة، صنعة ابن السكيت، ابو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق الدكتور شكري فيصل، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- سرُ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- شرح ديوان جرير، محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، المكتبة التجارية، مصر، د.ط، د.ت.
- الشّعْر و الشّعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٣م.

- شرح القصائد السبع الطول الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف القاهرة، الطبعة الخامسة، د. ت.
- ضرائرُ الشَّعرِ، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق خليل عمران المنصور، دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- طَبَقَاتُ فحول الشُّعراء، محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١هـ)، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، الخانجي، القاهرة، د. ط، د. ت.
- الظواهر اللغويَّة في التراث النحوي، الدكتور علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦ م.
- العلامة الإغرابيَّة في الجُملة بين القديم والحديث، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الإمام البخاري، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- فصولٌ في فقه العربيَّة، الدكتور رمضان عبد التَّوَّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- القاموسُ المُحِيط، مجدُ الدِّين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق مكتب التحقيق في مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- كتاب القوافي، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأُخفش (ت ٢١٥هـ) عني بتحقيقه الدكتور عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- كتاب القوافي، أبو يعلى عبد الباقي عبد الله التتوخي (ت القرن الخامس)، تحقيق الدكتور محمد عوني عبد الرؤوف، مطبعة دار الكتب والوثائق القوميَّة، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م.
- لسانُ العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مُكرَّم بن علي بن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، د. ط، د. ت.
- لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشَّعريَّة، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- اللُّغةُ وبناءُ الشَّعر، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، د. ط، ٢٠٠١م.

- المدارس النحوية، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف ن القاهرة، د٠ ط ١٩٦٨ م.
- معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبة، وكامل المهندس، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٤ م.
- معجم مصطلحات العروض والقوافي، الدكتور رشيد العبيدي، مطبعة جامعة بغداد، الطبعة الاولى، ١٩٨٦ م.
- موسيقى الشعر، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو مصريّة، الطبعة الثانية، ١٩٥٢ م.
- الموشح، مأخذ العلماء على الشعراء في عدّة أنواع من صناعة الشعر، أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى المرزبانّي (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، نهضة مصر، د. ط، د. ت.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن الأتباري، (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- نقد الشعر، أبو الفرج قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧ هـ)، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلميّة، بيروت، د. ط.

- (١) ديوان النابغة (صنعة ابن السكيت): ٢٢٠، وخالوا بني أسد: أي فارقوهم واقطعوا حلفهم .
- (٢) المصدر نفسه (صنعة ابن السكيت): ٢٢٢، ورواية الديوان: نوراً بنور وإظلام .
- (٣) الشَّعْرُ و الشُّعْرَاء: ٩٦/ ١ .
- (٤) ينظر: نقد الشعر: ١٨١ .
- (٥) ديوان النابغة (صنعة ابن السكيت): ٢٩ .
- (٦) المصدر نفسه (صنعة ابن السكيت): ٢٩، والرواية فيه: وبذلك تتعاب الغراب الاسود، ولا إقواء فيه على هذه الرواية .
- (٧) ديوان النابغة (صنعة ابن السكيت): ٣٥ وينظر في الرواية: الخصائص: ٢٤٠/١ .
- (٨) المصدر نفسه (صنعة ابن السكيت): ٣٥، والرواية فيه: عنم على أغصانه لم يعقد، وحينئذ لا أقواء فيه.
- (٩) شرح القصائد السبع الجاهليات: ٤٣٣ .
- (١٠) المصدر نفسه: ٤٧٥ .
- (١١) المصدر نفسه: ٤٧٥ .
- (١٢) ديوانه: ١٢٦، وينظر: كتاب القوافي (الأخفش): ٢٦ .
- (١٣) كتاب القوافي (الأخفش): ٢٦، ورواية الديوان - وهي رواية لا إقواء فيها: -
كأنهم خُشِبَ جَوْفُ أسالفه مثقَّب فيه أرواح العصافير
- (١٤) ينظر: في شواهد الإقواء: كتاب القوافي للأخفش ٤٦-٤٩، والقوافي للتوحي: ١٧٣-١٧٧، ومعجم مصطلحات العروض والقوافي: ٢١٣ - ١١٥ .
- (١٥) القاموس المحيط: ١٣٢٧ .
- (١٦) المصدر نفسه: ١٣٢٧ .
- (١٧) ينظر: الأصمعيات: ١٩ .
- (١٨) نقد الشعر: ١٨١ .
- (١٩) المصدر نفسه: ١٨٢ .
- (٢٠) سر صناعة الإعراب: ٢٧٢/١ .
- (٢١) ينظر: ضرائر الشعر: ١٧١ - ١٧٢ .
- (٢٢) البيت للصمة القشيري، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٦٢ / ٨ .
- (٢٣) سبق تخريجه .

- (٢٤) موسيقى الشعر: ٢٥٩ .
- (٢٥) المصدر نفسه: ٢٦٠ .
- (٢٦) المصدر نفسه: الموضع نفسه .
- (٢٧) الظواهر اللغوية في التراث النحوي: ٥٧ .
- (٢٨) الظواهر اللغوية في التراث النحوي : ٥٧ .
- (٢٩) المصدر نفسه: ٥٨ .
- (٣٠) ديون الفرزدق: ٢١٣/١، والرواية فيه: على زواحف نزجها محاسير ٥٨ .
- (٣١) طبقات فحول الشعراء: ١٧ .
- (٣٢) ديوان الفرزدق: ٢٣/٢ .
- (٣٣) المصدر نفسه: ٢٦/٢، وفيه: (مجرف) بدلاً من (مجلف) .
- (٣٤) نزهة الألباء في طبقات الأدياء: ٢٨ .
- (٣٥) الظواهر اللغوية في طبقات الأدياء: ٢٨ .
- (٣٦) ينظر: فصول في فقه العربية: ٩٢ - ٩٤ .
- (٣٧) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث: ٥٠٩ .
- (٣٨) معجم المصطلحات العربية في اللغة والادب: ٤٦ .
- (٣٩) غير منسوب، ينظر: حاشية الدمنهوري على متن الكافي: ١٠١ .
- (٤٠) ينظر: حاشية الدمنهوري على متن الكافي: ١٠١ .
- (٤١) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث: ٥١٠ . وقد تكلم على هذه الظاهرة في أكثر من مؤلف من مؤلفاته، ينظر: لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية: ٢٧٢-٢٧٧، واللغة وبناء الشعر: ٢٣٦-٢٤٦، والبناء العروضي للقصيد العربية ٢٣٠-٢٣٣ .
- (٤٢) أنشده ابن الأعرابي، ينظر: لسان العرب مادة: (نصف) .
- (٤٣) ينظر: الإقواء بين النحاة وعلماء العروض، بحث منشور في (مجلة البيان الكويتية) ١١٥-١١٦ .
- (٤٤) الإقواء بين النحاة وعلماء العروض، بحث منشور في (مجلة البيان الكويتية): ١١٨، ١١٧ .
- (٤٥) الظواهر اللغوية في التراث النحوي: ٥٨-٥٩ .
- (٤٦) كتاب القوافي: ٤٧، وينظر الخصائص: ١/٢٤٠ .
- (٤٧) الإقواء بين النحاة وعلماء العروض، بحث منشور في (مجلة البيان الكويتية): ١١٩ .
- (٤٨) اللغة وبناء الشعر: ٢٣٩ .

- (٤٩) الإقواء بين النحاة وعلماء العروض، بحث منشور في (مجلة البيان الكويتية): ١١٩.
- (٥٠) البيت للحارث بن حلزة الشكري، وهو في ديوانه: ٦٦.
- (٥١) البيت للحارث بن حلزة الشكري، وهو في ديوانه: ٧٠.
- (٥٢) الخصائص: ٢٤٢/١، ٢٤١.
- (٥٣) الإقواء بين النحاة وعلماء العروض، بحث منشور في (مجلة البيان الكويتية): ١٢٠.
- (٥٤) تقدم تخريجه.
- (٥٥) الموشح، مأخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من الشعر: ١٣٥.
- (٥٦) المدارس النحوية: ٢٣.
- (٥٧) الشعر والشعراء: ٤٧١/١.
- (٥٨) ينظر: فصول في فقه العربية: ٩٤.
- (٥٩) ينظر: لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية: ٢٦٤-٢٧٦، والعلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث: ٤٩٩-٥١٩.
- (٦٠) ينظر: اللغة وبناء الشعر: ٢٢٢ - ٢٣٨.